

تأثير التوجه الانعزالي لإدارة "دونالد ترامب" على المكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية
The Impact of Donald Trump administration's Isolationism trend on The American's International Status



بلخيرة محمد،

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي (الجزائر)،

m.belkhira@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال: 2021/10/07 تاريخ القبول: 2021/11/14 تاريخ النشر: 2021/12/01

ملخص:

مع وصول الرئيس "دونالد ترامب" إلى السلطة في الولايات المتحدة، ورفع شعار "أمريكا أولا"، تعززت شوكة الاتجاه الانعزالي على مستوى دوائر صنع القرار الأمريكي، مما سمح للرئيس الأمريكي، بتمرير سياسته الخارجية القائمة على مبدأ العزلة، بيد أن اللافت للانتباه في تعامله مع البيئة الدولية، هو الشق المتعلق بالسياسة الأمنية والدفاعية للولايات المتحدة وتفاعلاتها مع حلفائها التقليديين، ورغبته الملحة في التخلص من بعض الالتزامات الدولية. فعلى غير العادة وخلافا لأسلافه، أبدى "ترامب" تحفظه بشأن الوجود العسكري الأمريكي في الخارج، شكك في جدوى حلف الناتو، وقرر الانسحاب من العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية التي كانت بلاده طرفا فاعلا في تأسيسها، مساهما بذلك في تعزيز مؤشرات تراجع المكانة الدولية للولايات المتحدة.

كلمات مفتاحية:

العزلة السياسية، الولايات المتحدة، ترامب، المكانة الدولية.

Abstract :

When president Donald Trump seized the Power in the United States and raised the slogan –America First-. This trend strengthened at the level of America decision-makers. A situation that allowed Trump to pass his foreign policy based on such vision. But what is striking in dealings with the international environment, is the security and defence policy of the United States and its interactions with her traditional allies. Besides his desire to get rid of some international obligations. Unlike his predecessors, Trump expressed his reservations about the US military presence abroad, questioned the feasibility of NATO, and decided to leave many international organizations that USA was a cornerstone in their foundations. A fact that contributed in declining the international status of the USA.

Key words:

Political isolation, United States, Trump, International Status.

مقدمة:

تعد حقبة إدارة الرئيس "دونالد ترامب" من أهم الحقب المثيرة للجدل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لم يسبق لأي رئيس أمريكي أن حظي من الجدل والنقاش حول بنيته السيكلوجية، بنفس القدر الذي لقيه الرئيس السابق الذي أبدت العديد من الدوائر الأكاديمية،

السياسية والإعلامية الأمريكية قلقها حيال مسألة أهليته العقلية في تولي منصب الرئاسة الأمريكية، وقيادة دولة عظمى في حجم الولايات المتحدة الأمريكية؛ بسبب شخصيته المتقلبة، واعتباره رجل أعمال لا يتوفر على أية خبرة سياسية. لذلك، انعكست شخصيته الانطوائية ونظرته إلى العلاقات الدولية بمنظور اقتصادي بحت، على سلوكه الخارجي القائم على مبدأ العزلة، وإيلاء الأهمية للدولة القومية، من خلاله رفعه لشعار "أمريكا أولاً"، وعدم التدخل في شؤون العالم الخارجي.

أهمية وأهداف الدراسة:

تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في معالجتها للسلوك السياسي الخارجي القائم على مبدأ سياسة العزلة، وعلى من "يدفع أكثر" لإدارة "ترامب" أحد رموز الاتجاه الانعزالي الأمريكي الجديد، لاسيما من حيث شخصيته الانكفائية- البراغماتية، وانعكاساتها على عملية صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وتهدف إلى تحديد العلاقة السببية بين المتغير القيادي والسلوك السياسي الخارجي الأمريكي، ومدى مساهمته في تراجع المكانة الدولية للولايات المتحدة في سلم النظام الدولي.

إشكالية الدراسة:

استنادا إلى ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير التوجه الانعزالي "الترامبي" على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى مكانتها في سلم النظام الدولي؟.

فرضية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية البحثية، تمت صياغة الفرضية التالية: كلما انطوت الوحدة الدولية على ذاتها، كلما تراجعت مكانتها في سلم النظام الدولي.

منهجية الدراسة:

تقتضي طبيعة الموضوع توظيف المنهجين التاليين:

المنهج المقارن:

تكمن أهمية هذا المنهج في هذا الورقة، في أن الإلمام بالاتجاه الانعزالي الذي يعد الرئيس السابق "ترامب" أحد أتباعه، لن يتأتى إلا من خلال مقارنته بالاتجاه التدخل، ضمن سياق السجال الدائر بينهما منذ نهاية الحرب الباردة. كما أن تحديد المكانة الدولية للولايات المتحدة في سلم النظام الدولي، استنادا إلى مؤشرات عناصر القوة، مرتبط بمقارنتها بنظيرتها الصين، باعتبارهما القوتين العالميتين المتنافستين في الوقت الراهن.

منهج دراسة الحالة:

باعتباره يركز على معالجة حالة أو وحدة معينة، جرى توظيف هذا المنهج من أجل التعمق في دراسة وفهم شخصية الرئيس "ترامب" المثيرة للجدل، من خلال جمع المعلومات المتعلقة بشخصيته الانطوائية، قصد الإحاطة بها وإدراك خباياها، والوقوف على العوامل أو المتغيرات المؤثرة في بناء شخصيته، ومن ثمة الكشف عن الارتباطات والعلاقات السببية بين تلك المتغيرات وسلوكه السياسي.

مفاهيم الدراسة: تستدعي هذه الدراسة تحديد المفاهيم الأساسية:

التوجه الانعزالي:

يقصد بالتوجه نحو العزلة (Isolation) انكفاء الوحدة الدولية على ذاتها وتفاذي انغماسها في حركة التفاعل الدولي إلا عند الضرورة، وهو أيضا عبارة عن اختيار تلجأ إليه الدولة بغرض

التقليل من انخراطها في البيئة الدولية أو التفاعل معها على كل أو معظم المستويات، لاسيما السياسية والعسكرية، مع الإشارة إلى أن خيار العزلة غير مرتبط بوجود تهديدات خارجية فحسب، وإنما باعتبار أن العزلة بالنسبة للوحدة الدولية المعنية، تمثل أفضل سبيل متاح لها من أجل حماية أمنها والحفاظ على استقلالها⁽¹⁾.

المكانة الدولية:

يقصد بالمكانة الدولية الوزن/الثقل السياسي الذي تتمتع به الدولة في ظل النظام الدولي، حيث أن مكانتها في هيكل النظام الدولي السائد تحدد -إلى حد بعيد- سلوكها تجاه الوحدات السياسية الأخرى⁽²⁾. فالنظام الدولي يتسم بالترتيب التدرجي (Stratification) للوحدات الأساسية، على أن يتحدد ترتيب كل وحدة هذا النظام، بناء على جملة من المؤشرات التي يتم بموجبها تصنيف الدول إلى وحدات عليا (Topdogs) "T" وأخرى دنيا (Underdogs) "U". فإذا تصورنا المؤشرات المحددة لمكانة أو وزن الدولة في النسق الدولي تكمن في: القوة العسكرية، مستوى التصنيع، مستوى التعليم، مستوى الدخل الفردي والأصالة الحضارية، فإنه من المتصور أن تتمتع دولة معينة مثل الولايات المتحدة بمكانة مرموقة بالنسبة للمؤشرات (TTTTT)، وفي المقابل تحتل دول أخرى مكانة دنيا أو أقل بالنسبة للمؤشرات (UUUUU)، وهي الدول التي تتسم بعدم توازن المكانة⁽³⁾.

المبحث الأول

السجل بين الاتجاهين الانعزالي والتدخل في السياسة الخارجية الأمريكية

مع وصول الرئيس "دونالد ترامب" إلى السلطة في الولايات المتحدة ورفع شعار "أمريكا للأمريكيين"، طفا إلى السطح مجددا السجل الدائر منذ انتهاء الحرب الباردة بين اتجاهين حول السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: الاتجاه الانعزالي

يضم هذا الاتجاه دعاة التوقع والانطواء على الذات ويطالب بانسحاب الولايات المتحدة من الساحة العالمية؛ لأن تدخلها في القضايا الدولية يثقل كاهلها، ويجلب إليها عداة العديد من الشعوب والأمم، أي أن الثمار التي تجنيها، لا تتناسب مع حجم الفاتورة التي تدفعها جراء سياستها التدخلية. ويعد كل "باري بوزن" (Barry Posen)، "إيان بريمر" (Ian Bremmer)، "ستييفن ويرثيم" (Stephen Wertheim) من أهم أتباع الاتجاه الانعزالي الداعي إلى إعادة النظر في السياسة الخارجية الأمريكية، والتركيز على البناء الداخلي للولايات المتحدة. و يعتبر الرئيس الأمريكي السابق "ترامب" من أهم رموز هذا الاتجاه، والذي حاول تجسيده خلال فترة حكمه (2017-2021)، و يتجلى ذلك بوضوح في⁽⁴⁾: شعاره "الأمركة لا العولمة"، رفضه لكل الثقافات الدخيلة على المجتمع الأمريكي، تبنيه لمبدأ "أمريكا أولا"، و الذي يعني أنه لا يتوجب على الولايات

(1)- ممد صالحية، محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دوائر محيطها الإفريقي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2 (2018/2019)، الجزائر، 2019، ص 37.

(2)- أحمد مشعان نجم، مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، عدد 53 الصادر في 30 جوان 2017، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2017، ص 218.

(3)- نفس المرجع، ص ص 218، 219.

(4)- جمال خالد الفاضي، مقارنة نظرية لمستقبل التحولات الأيديولوجية في بنية النظام الدولي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، عدد 16 الصادر في مارس 2018، مركز جيل البحث العلمي، ص ص 27، 28.

المتحدة تأمين مصالح غيرها أو وضعها في الحسبان أكثر مما ينبغي، معاداته للمهاجرين الوافدين إلى الولايات المتحدة، وتشكيكه في مدى فعالية الاتفاقيات و المعاهدات الدولية التي غالبا ما تخدم حسبه- مصالح أطراف أخرى على حساب المصالح الأمريكية.

ثمة أصوات متزايدة في الأوساط السياسية والأكاديمية الأمريكية، ما فتئت تدعو صناع القرار إلى ضرورة تبني سياسة خارجية جديدة قائمة على "إستراتيجية التخفيض العالمي" القاضية بسحب القوات الأمريكية من كافة أنحاء العالم، والتقليل من حجم التزاماتها الدولية، الأمر الذي دفع "ترامب" إلى التأكيد على إعادة القوات الأمريكية إلى الوطن⁽¹⁾، بما في ذلك القوات الأمريكية الموجودة في أفغانستان منذ عقدين من الزمن، حيث تفيد نتائج استطلاعات الرأي للجمهور والخبراء الأمريكيين حول الانسحاب من أفغانستان، قامت بها مؤسسات بحثية وإعلامية أمريكية خلال الفترة الممتدة من 14 أبريل 2021 إلى غاية 15 أوت 2021، إلى نتيجة مؤداها أن النسبة العامة من الأمريكيين المؤيدين لقرار الانسحاب بلغت 77 %⁽²⁾، مما يؤشر على أن ثمة نسبة معتبرة ترغب في إعادة النظر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وانسحابها من مناطق معينة من العالم.

في هذا الإطار، ناشد بعض كبار العلماء والخبراء السياسيين أمثال "باري بوزن" و"إيان بريمر" الولايات المتحدة إلى الحد من تواجدها ودورها في أوروبا وآسيا، بما في ذلك الانسحاب من حلف الناتو⁽³⁾، أو كما يحتاج "بوزن" أنه يتعين على الولايات المتحدة التخلي عن مبدأ الدفاع المتبادل للحلف، واستبدال الأخير باتفاقية أمنية جديدة أكثر محدودية. كما طالب "ستيفين ويرثيم" أحد مؤسسي "معهد كوينسي" بعودة العديد من الجنود الأمريكيين العاملين في الخارج إلى الديار، والإبقاء فقط على بعض القوات الصغيرة من أجل حماية الممرات البحرية التجارية⁽⁴⁾، وغلق القواعد العسكرية في الخارج، مع الاحتفاظ بواحدة أو اثنتين فقط⁽⁵⁾. فالولايات المتحدة ستكون - حسب هذا الاتجاه- أفضل حالا إذا خفضت من وجودها العسكري العالمي والتزاماتها الأمنية⁽⁶⁾، مما يعني انتهاج مسار عكسي للمسار المتبع منذ انتهاء الحرب الباردة. قال "صامويل هنتنغتون" حول إمكانية أن تعود الولايات المتحدة إلى عزلتها مستقبلا ((... من الممكن أن تصبح بلدا معزولا ومنبوذا من قبل كثيرين في العالم))⁽⁷⁾.

(1)-Kathleen Hicks, Getting to Less : The Truth About Defense Spending, foreign affairs, vol 99, number 02, march/april 2020, p.60.

(2)- وليد عبد الحي، الانسحاب من أفغانستان: التأييد والأسباب، 2021/08/21: <https://www.facebook.com/walid.abdulhay>، تاريخ الاطلاع: 2021/08/21.

(3)- عادل رفيق، علاقات ترامب الخارجية لمن يدفع أكثر، ترجمات المعهد، سلسلة صادرة عن المعهد المصري للدراسات بتاريخ 15 جانفي 2020، إسطنبول، ص 02: <https://eipss-eg.org/>، تاريخ الاطلاع: 2021/08/09.

(4)-Thomas Wright, Why America Can't Withdraw From the World ? foreign affairs, vol 99, number 02, march/april 2020, p.11.

(5)-Stephen Wertheim, The Price of Primacy : Why America Shouldn't Dominate the World ? foreign affairs, vol 99, number 02, march/april 2020, pp.25, 27.

(6)-Thomas Wright, op cit, p.12.

(7)- صمويل هنتنغتون، القوة العظمى الانفرادية: البعد الجديد للقوة، ترجمة: مركز فلسطين للدراسات والبحوث، غزة، 1999، ص 18.

المطلب الثاني: الاتجاه التدخل

يشمل هذا الاتجاه دعاة الانخراط والتدخل في مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي يسمح للولايات المتحدة كقوة عظمى بالحفاظ على مصالحها الإستراتيجية المنتشرة عبر المعمورة، وتأمين مركزها القيادي. ويرى أنصار الاتجاه التدخل المتمسكون بالوضع الراهن والرافضين لأي انكفاء أمريكي على الذات، أن اعتماد الخيار الاستراتيجي البديل، ستكون له عواقب وخيمة ليس فقط على مكانة الولايات المتحدة في سلم النظام الدولي فحسب، بل على السلم والأمن الدوليين. في ذات السياق، يعتقد "توماس رايت" (Thomas Wright) مدير المركز الأوروبي الأمريكي، أن السعي وراء الخطوة الجديدة يعد خطأ استراتيجيا فادحا من الصعب استدراكه؛ لأن انحلال التحالفات الأمريكية، ووضع حد للوجود الأمامي لقواتها، من شأنه زعزعة الأنظمة الأمنية الإقليمية القائمة في كل من أوربا وآسيا، زيادة خطر الانتشار النووي، تقوية وتعزيز شوكة التيار اليميني الأوروبي المتطرف، تفاقم الصراعات بين القوى الكبرى، وما يترتب عن ذلك من تداعيات سلبية على الأمن والاستقرار في العالم.

تشير بعض المعطيات أن عموم الشعب الأمريكي لا يرغب في تخلي الولايات المتحدة عن دورها القيادي العالمي الذي يقتضي تحمل المزيد من الأعباء والتضحيات، حيث أظهر استطلاع للرأي أجراه "مجلس شيكاغو للشؤون العالمية" عام 2019، بأن 07 من أصل 10 أمريكيين يعتقدون أن الحفاظ على التفوق العسكري يجعل الولايات المتحدة أكثر أمانا، وأن ثلاثة أرباع يرون بأن التحالفات الدولية تساهم في تحقيق الأمن القومي الأمريكي. كما كشف استطلاع مماثل أجرته "مؤسسة مجموعة أوراسيا" في نفس السنة، أن أكثر من 60 % من الأمريكيين يرغبون في زيادة الإنفاق الدفاعي، أو على الأقل الحفاظ على مستوى السقف الحالي، حيث تتفق الولايات المتحدة نصف ميزانيتها لتمويل الجيش الذي يكون أكثر تكلفة من القوات المسلحة السبع الكبرى بالتالية مجتمعة⁽¹⁾.

هذا لا يعني -حسب هذا الاتجاه- أن الإستراتيجية الأمريكية غير قابلة للتغيير، بل بالعكس ينبغي إخضاعها للتعديل والتكيف، متى كان ذلك ضروريا، تماشيا مع متطلبات المرحلة، حيث يتعين على الولايات المتحدة إعادة النظر في سلم الأولويات، كأن تحول تركيزها إلى منافسة القوى الكبرى الصاعدة، وفي مقدمتها الصين، بدل الاستمرار في الاهتمام بمكافحة الإرهاب الدولي⁽²⁾ الذي كان الرئيس "باراك أوباما" قد أشار بشأنه، من خلال خطابه في شهر مايو 2013، إلى أن الولايات المتحدة (ربما تكون على وشك أن تبدأ بإنهاء "الحرب على الإرهاب")⁽³⁾. لذلك، أعلنت إدارة "ترامب" أن منافسة الصين تشكل من الآن فصاعدا أولوية قصوى للأمن القومي الأمريكي، فلا يوجد -كما قال "ستيفين ويرثيم"- أي مبرر ولا منطق استراتيجي يستدعي استمرار الحرب على الإرهاب. ناهيك عن التخلي عن الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، لأن الإدراك المتكرر

(1)-Stephen Wertheim, op cit, p.22.

(2)-Mira Rapp-Hooper, Saving America's Alliances : The United States Still Needs the System That Put It on Top, foreign affairs, vol 99, number 02, march/april 2020, p.133.

(3)- فواز جرجس، أوباما والشرق الأوسط نهاية العصر الأمريكي، ترجمة: محمد شيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2014، ص 321.

بأن الولايات المتحدة يمكنها تحويل جميع بلدان المنطقة إلى ديمقراطيات موحدة قد تم دحضه مرارًا وتكرارًا، أي أن ما تحتاجه الولايات المتحدة حاليًا هو تقليم دقيق ومدرّوس لالتزاماتها الدولية، وليس التخلي -مثلما يدعي الاتجاه الانعزالي- بصفة عشوائية عن إستراتيجية ظلت في خدمة مصالحها الحيوية على مدار عقود من الزمن⁽¹⁾. فالولايات المتحدة -مثلما يدعي "ستيفن كراسنر" (Stephen Krasner) - ما زالت قادرة على ممارسة نفوذها على بقية العالم، شريطة أن تعدل إستراتيجيتها بعناية لتناسب مع الظروف المستجدة⁽²⁾.

المبحث الثاني

شخصية دونالد ترامب: منظور سيكولوجي

إن استيعاب دور الرئيس السابق "دونالد ترامب" في صياغة القرار السياسي الخارجي الأمريكي خلال فترة ولايته، لاسيما الشق المتعلق بتوجهاته الانعزالية، يقتضي في المقام الأول التوقف عند شخصية الرئيس الأمريكي الخامس والأربعين المثيرة للجدل.

تعد حقبة إدارة الرئيس "ترامب"، الذي لم تأخذ معظم النخب والجامعات والمراكز البحثية الأمريكية ترشحه على محمل الجد، ولم تتوقع سوى ثلة قليلة فوزه في الانتخابات الرئاسية⁽³⁾، من أهم الحقب المثيرة للجدل في تاريخ الولايات المتحدة. فلم يسبق لأي رئيس أمريكي أن حظي بنفس القدر من الجدل والنقاشات حول البنية النفسية الذي لقيه الرئيس السابق، الذي شكلت شخصيته مادة دسمة لمختلف وسائل الإعلام الأمريكية وللعديد من الدوائر الأكاديمية المتخصصة، التي أبدت قلقها حيال مسألة أهليته في تولي منصب الرئاسة الأمريكية، وقيادة دولة عظمى في حجم الولايات المتحدة. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى شخصيته التي تتسم بالبراغماتية وانعدام خبرته السياسية، فبخلاف ثروته الطائلة وإمبراطورية الفنادق وملاعب الغولف التي يمتلكها باعتباره رجل أعمال، فهو لا يتوفر على أي ماضٍ سياسي يمكن القياس عليه⁽⁴⁾.

دفعت شخصية ترامب المثيرة للجدل 35 طبيبًا نفسيًا أمريكيًا إلى التوقيع على بيان تم نشره على صفحات "نيويورك تايمز" (New York Times)، "نيويورك دايلي نيوز" (New York Daily News)، "أتلانتيك" (Atlantic) وغيرها... يؤكدون من خلاله على أنه غير مؤهل عقليًا لتأدية وظيفة قائد عام، وهذا ما أشار إليه البروفيسور "جون غارتنر" (John Gartner) من جامعة "جون هوبكنز"، عندما قال بأن "ترامب" يعاني من نرجسية مرضية ومن خلل عقلي، لا يسمحان له بمزاولة الرئاسة⁽⁵⁾، مما دفع الكثير من الخبراء إلى التساؤل: إذا كان "ترامب" مصابًا باضطراب الشخصية النرجسية، فهل يشكل ذلك خطرًا على الولايات المتحدة والعالم؟.

(1)-Thomas Wright, op cit, p.11.

(2)-Stephen D. Krasner, op cit, p.53.

(3)- مروان قبلان، أطروحات إدارة ترامب ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية: انقلاب في السياسة الخارجية أم نسخة باهتة من الجاكسونية؟، مجلة سياسات عربية، عدد 24 جانفي 2017، ص 99.

(4)- تقدير موقف، لغز ترامب: ملامح السياسة الأمريكية الجديدة، صادر عن مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 07 ديسمبر 2016، ص 02: <https://studies.aljazeera.net/>، تاريخ الاطلاع: 2021/08/15

(5)- وليد عبد الحي، جولة دونالد ترامب في المنطقة العربية وانعكاساتها المستقبلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، <https://www.alzaytouna.net/>، 2017/05/25، تاريخ الاطلاع: 2021/08/08.

لقد أجمع المختصون الأمريكيون على "نرجسية ترامب"، بيد أنهم اختلفوا حول حدتها، وعدد مؤشراتهما، ففيما ترى الأغلبية بأن "ترامب" لديه ثماني خصائص (حوالي 89 %)، ترى الأقلية بأنه يعاني من أربعة فقط (ما يقارب 45 %) من مجموع خصائص النرجسية المرضية المقدرة بتسعة، و المتمثلة على الخصوص في كون أن الشخص النرجسي⁽¹⁾: يعظم من شأن إنجازاته ويبالغ في تقدير أهميتها، إذ وعلى الرغم من عدم امتلاكه لفلسفة أو رؤية متماسكة حول السياسة الخارجية، إلا أنه بالغ في إدارة علاقة بلاده الدولية واسترجاعها لعظمتها، يتوفر على وهم الطوباوية، يرى نفسه محل إعجاب المحيطين به ويرغب في الاستمتاع بذلك، معتقدا أن أسلوبه المختلف في التعامل مع مختلف القضايا، يجعله محط أنظار وسائل الإعلام، حيث يرغب في حب الظهور الاجتماعي، الشهرة، السيطرة الاجتماعية و السعي الحثيث نحو افتكاك المكافآت والتقدير الذاتي، يفتقر إلى العاطفة و الاهتمام بالآخرين و الإيثار و الرحمة والتواضع⁽²⁾، بل و يجنح إلى استغلالهم بشكل جشع و لا يأبه بمشاعرهم، ولا يستقر على حال (متقلب) ويبرر مواقفه بشكل متعجرف، حيث أن طبيعة شخصيته (عصبية، تقلباته، وعدم إمكانية التنبؤ بردود فعله) زادت من صعوبة التكهن بسياساته أو تقدير حقيقة مواقفه. ويرى "جيرمي شابيرو" (Jeremy Shapiro) مدير الأبحاث في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية أنه ((ينبغي ألا يعتقد أحد أنه يعرف ما سيقوم به ترامب، حتى ولو كان هذا الشخص هو دونالد ترامب نفسه))⁽³⁾.

في ذات السياق، يرى "دانييل جيلبرت" (Daniel Gilbert) عالم النفس الاجتماعي بجامعة هارفارد أن "ترامب" يمكنه التصرف على نحو يصعب على العديد من البشر سلوكه، فليس هناك ما يحول بينه و بين اتخاذ قرارات أو إجراءات قد يخجل من اتخاذها قادة آخرون أكثر جرأة و شجاعة كونهم يفكرون في العواقب⁽⁴⁾، أي أنه يصدق ما يلاحظه بنفسه قبل أن يصدق ما يخبره به غيره⁽⁵⁾ الذين ليسوا محل ثقته، حيث قال في خطاب ألقاه عام 2004 ((احترس من الناس حتى المقربين منك؛ لأنه في النهاية، إذا كان الاختيار بينك و بينهم، فسيختارون عادة أنفسهم (...))، عليك أن تفكر في نفسك في العرض بمفردك⁽⁶⁾، وتاليا فهو -على سبيل المثال- يصعب عليه الانخراط في السياسة الدولية لحماية البيئة، طالما أنه لا يستطيع رؤية الأوبئة و تغير المناخ. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أهم ما ينبغي توفره في منصب الرئيس، مثل القدرة على انتقاء الأشياء وتحليل القضايا الطويلة الأمد، فإنه ينبغي أن يتمتع الرؤساء بالقدرة على التخطيط وأن يتسموا بالاعتدال الذاتي والعقلانية، وهو ما يفتقده "ترامب".

كما تفيد العديد من التحليلات النفسية بأن "ترامب" لديه مجال جد محدود للرؤية، لا يعير أهمية للخطط ذات الطابع الاستعجالي، تتميز القرارات الصادرة عنه بالتعرض و التناقض في

(1)- نفس المرجع.

(2)- نبيل عودة وعمرو دراج، العسكرية في إدارة ترامب: التوجهات والأولويات، المعهد المصري للدراسات، 31 ماي 2017، ص ص 03، 04: <https://eipss-eg.org/>، تاريخ الاطلاع: 2021/08/31.

(3)- مروان قبلاان، مرجع سابق، ص 100.

(4)- عادل رفيق، مرجع سابق، ص 05.

(5)- أحمد عبد العليم حسن، اتجاهات تغير أدوار الدولة القومية في مرحلة "ما بعد كورونا"، دراسة خاصة صادرة عن المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد 06-28 أبريل 2020، ص 11.

(6)- عادل رفيق، مرجع سابق، ص 05.

بعض الأحيان، إذ لم تستقر محاربته لوباء كورونا على خطة بعينها، في تتباين من فترة زمنية إلى أخرى بل من لحظة إلى أخرى، فقد صرح بأن كورونا هي مجرد انفلونزا عادية قبل أن يقر بخطورتها، كان مترددا بشأن تطوير أنماط جديدة للحياة اليومية للمواطن الأمريكي، و على الرغم من تشجيعه لبرنامج وطني يهدف إلى تعزيز التباعد الاجتماعي، إلا أنه استمر في المصافحة باليد في المؤتمرات الصحفية، و كأن شيئا لم يكن.

المبحث الثالث

المنظور "الترامبي" للسياسة الخارجية الأمريكية

قبل التطرق إلى المنظور "الترامبي" للسياسة الخارجية الأمريكية، يجدر بنا التذكير بأن عملية صنع السياسة الخارجية في النظام السياسي الأمريكي جد معقدة، تستدعي منا في المقام الأول التذكير -ولو بإيجاز- الصلاحيات المخولة دستوريا لرئيس الدولة، ودوره في صياغة القرار السياسي الخارجي للولايات المتحدة.

يعد النظام السياسي الأمريكي نظاما رئاسيا ترجح بموجبه كفة رئيس الدولة في ميزان السلطات العامة، ويتميز بحصر السلطة التنفيذية في يد رئيس الدولة المنتخب من طرف الشعب، أي أن الرئيس الأمريكي يتولى، باعتباره ممثلا للأمة، رئاسة الدول والحكومة في الوقت نفسه، فهو يلعب، بحكم الصلاحيات المخولة له، دورا محوريا في عملية صنع السياسة الخارجية التي تتأثر -لا محال- بدوافعه السيكولوجية، ولكن هذا لا يعني انتفاء دور المؤسسات السياسية والتشريعية في عملية نسج القرار السياسي الخارجي. فنظام الحكم في الولايات المتحدة -كما يصفه "مايكل كوكس" (Michael Cox)- هو نموذج معقد من تقاسم السلطة، والكبح المتبادل⁽¹⁾.

تخول المادة الثانية من الدستور الأمريكي صلاحيات واسعة لرئيس الدولة⁽²⁾، إلا أن ممارسة السلطة الرئاسية تبدو -من الناحية العملية- أكثر تعقيدا؛ بفعل الضغوطات والمساومة السياسية التي يمارسها الفاعلون المشاركون في صنع السياسة الخارجية⁽³⁾، إلا أن دور المؤسسة الرئاسية، يظل مؤثرا. فعلى الرغم من أن عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية قوامها المؤسسات وليس الأفراد، إلا أن شخصية الرئيس الأمريكي وطبيعة التركيبة البشرية لمعاونيه، تؤثر تأثيرا كبيرا في تلك السياسة، سواء من حيث النهج التدخلية أو الانعزالي⁽⁴⁾.

يمكن سرد المنظور "الترامبي" للسياسة الخارجية الأمريكية فيما يلي:

المطلب الأول: الافتقار لرؤية متكاملة وواضحة في مجال السياسة الخارجية

- (1)- عمرو دراج، إدارة ترامب والفراغ في السياسة الخارجية الأمريكية، المعهد المصري للدراسات، 13 مارس 2017، ص 01: <https://eipss-eg.org/>، تاريخ الاطلاع: 2021/08/17.
- (2)- حبيطة لخضر، تداعيات السياسة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب على منطقة الشرق الأوسط، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 13، عدد 04 جويلية، 2021، ص 261.

(3)- Denis Lacorne, les Etats-Unis, Athéne Fayard et Centre d'études et de Recherches Internationales (CERI), France, 2006, p.352.

(4)- منصور أبوكريم، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 28 جانفي 2018، قطر، 2018، ص 16.

خلفا للإدارات الأمريكية السابقة، بلغت إدارة "ترامب" هرم السلطة في الولايات المتحدة، دون أن تكون في جعبتها فلسفة أو رؤية متكاملة وواضحة المعالم في مجال السياسة الخارجية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى عدم حصولها على دعم وتأييد مراكز الأبحاث التي كانت تتوقع فوز "هلاي كلينتون" (Hillary Clinton) في الانتخابات الرئاسية، باستثناء "مركز السياسات الأمنية" المعروف بتوجهه اليميني والذي أسسه المتطرف "فرانك غافني" (Frank Gaffney) المنتمي إلى التيار المعادي للإسلام والمسلمين. لقد حظيت إدارة "أوباما" السابقة - على سبيل المثال لا الحصر - بدعم كبير من "مركز التقدم الأمريكي" الذي بلور رؤية لإدارته، قصد تمكينها من التعاطي مع مختلف القضايا المطروحة داخليا وخارجيا، وهو ما لم يحدث مع "ترامب"⁽¹⁾.

صحيح أن "ترامب" كانت لديه قنوات معينة حول العديد من القضايا الدولية ذات الصلة بالسياسة الخارجية، وهو ما بدا جليا في خطابه خلال حملته الانتخابية، لكنها لم تكن ترقى إلى وجهة نظر متماسكة، كما يقول "إليوت كوهين" (Elliot E. Cohen) مدير برنامج الدراسات الإستراتيجية في جامعة "جونز هوبكنز" للدراسات الدولية المتقدمة، وهي واحدة من المشكلات التي واجهها قائد سياسي لا يفقه شيئا عن نظام دولي أنشأته الدولة التي يقودها منذ أزيد من نصف قرن⁽²⁾. وتساءل "كريستوفر هيل" (Christopher Hill) مساعد وزير الخارجية الأسبق قائلا (كيف أنتج الحزب الجمهوري مرشحا رئاسيا يحمل رؤية باهتة قاتمة لآفاق أمريكا؟)⁽³⁾.

المطلب الثاني: تهميش وزارة الخارجية وفريق إداري مشكل من تركيبة بشرية متطرفة

مع تولي "ترامب" مقاليد السلطة في البيت الأبيض الأمريكي، بدأت عملية تهميش وزارة الخارجية والتقليل من صلاحياتها تأخذ شكلا مثيرا للغرابة، وتجلّى ذلك من خلال عزمه على التخفيض الكبير في الميزانية المخصصة لوزارة الخارجية المقدرة بحوالي 50 مليار دولار والتي تشكل أقل من 01 % من الناتج الإجمالي للولايات المتحدة، مما يدل على الاهتمام المتواضع الذي أولته إدارته للدبلوماسية الاحترافية. ولم يكتف "ترامب" بتهميش وزارة الخارجية وتخفيض نفقاتها فحسب، بل عمد أيضا إلى تخفيض عدد موظفيها، حيث لم يجري استبدال العدد المعتبر من الموظفين المنسحبين من الوزارة عادة توليه السلطة، إذ قدر عدد المناصب الشاغرة نحو 200 منصب على مستوى وكلاء ومديري الإدارات والبعثات الدبلوماسية حول العالم، فضلا عن حالة "البطالة المقنعة" التي عانى منها العاملون في الوزارة، وهذا ما أشار إليه أحد موظفيها، عندما قال بأن لا أحد يقوم بأي شيء⁽⁴⁾.

علاوة على افتقار إدارته لفريق قوي من الخبراء يمكنه من بلورة رؤية أو خطوط عريضة لبرنامج متكامل في مجال السياسة الخارجية و القضايا الدولية الملحة، أحاط "ترامب" نفسه بطاقم إداري يتشكل في معظمه من عناصر متطرفة تقاسمه نفس الأفكار والتصورات الضيقة، من بينها "بيتر نافارو" (Peter Navaro) المكلف بقضايا التجارة و العلاقة مع الصين، المعين في منصب رئيس مجلس التجارة الوطني، و الذي ينظر إليه من طرف الخبراء الاقتصاديين الأمريكيين على

(1)- مروان قبلان، مرجع سابق، ص 99.

(2)- نفس المرجع، ص 103.

(3)- منصور أبوكريم، مرجع سابق، ص 06.

(4)- عمرو دراج، مرجع سابق

أنه "متطرف" و "ضيق الأفق"، و يقول "ترامب" بشأنه أنه تأثر بكتابه "حروب الصين المقبلة" الصادر عام 2006. ويبدو أن المؤلف الذي عمل مستشارا في حملة "ترامب" الانتخابية، قد أثر في أفكار "ترامب" بشأن اتفاقيات التجارة الدولية والنظام الاقتصادي الدولي، وهو ما يفسر تعهداته بالانسحاب من منظمة التجارة الدولية واتفاقية التجارة عبر المحيط الهادي، وانتهاج سياسة حمائية في علاقة بلاده مع كل من الصين والمكسيك، والعمل في اتجاه إقرار نظام اقتصادي "مركنتلي" قوامه اتفاقيات ثنائية تجارية حرة تراعي بصورة أفضل المصالح الأمريكية⁽¹⁾.

المطلب الثالث: النظر إلى العلاقات الدولية من منظور الربح والخسارة

يبدو "ترامب" من أنصار الواقعية الجديدة (Neo-Realism) الذين ينظرون إلى العلاقات الدولية من منظور اللعبة الصفرية (Zero-sum Game)، أي ما يربحه لا عب يخسره اللاعب الآخر، أي أن الانخراط في مشاريع تعاونية من عدمه، غير مرتبط بحجم المكاسب المتوقعة التي يستفيد منها الجميع، بل بالحصصة المتوقعة التي يتحصل عليها كل طرف، ذلك أن الدولة تسعى دوماً، في ظل الطابع الفوضوي للمجتمع الدولي، إلى زيادة قوتها و تعظيم موقعها النسبي في موازين القوى الدولية، و تاليا فهي غالبا ما ينتابها القلق بشأن توزيع المكاسب في حالة انخراطها في أي مشروع تعاوني؛ بحكم أن الدولة التي تستحوذ على حصص أكبر -من وجهة نظر "ستيفن كراسنر" (Steven Krasner) - ستزداد قوة، بينما يزداد شركاؤها ضعفاً. فالدولة أنانية بطبعها، ولا يمكنها التضحية في سبيل غيرها، ومن غير المنطقي أن تدفع فاتورة تعاون قد يستفيد منه آخرون لم يدفعوا شيئا، أي ما يعرف بمشكلة "الركوب المجاني"، كما أنها لا يمكن أن تغامر في الانخراط في أي مشروع تعاوني قد يضعف مكانتها الدولية⁽²⁾ ويؤدي بها إلى الهاوية، بمعنى أن ((المغامرات الخارجية التي تكلف أكثر من الفوائد التي تجنيها، هي مغامرات غبية وخرقاء))⁽³⁾. يقودنا هذا الطرح النظري، إلى أطروحات "ترامب" الذي يرى إلى القضايا الدولية من منظور براغماتي بحت، باعتبارها قضايا منفصلة، فهي في المقال الأول عبارة عن صفقة ثنائية تضم طرفين أحدهما رابح والآخر خاسر، إذ يعمل كل طرف على الحصول على أفضل النتائج، وتاليا لا مجال للشراكات والتحالفات الإستراتيجية، ولا مكان يتسع للقيم والمثال الأخلاقية المشتركة، بل ثمة حيز للربح والخسارة فقط؛ لأن المسؤولية الملقاة على عاتق القائد السياسي لوحدة دولية معينة -حسب الواقعيين- هي الحفاظ على كيانه و خدمة مصالحها، بصرف النظر عن القيم الأخلاقية السائدة في تلك الوحدة. ولا شك أن "ترامب" - كما قال "مارك شيفر" (Mark

(1)- مروان قبلان، مرجع سابق، ص 100.

(2)- محمد بلخيرة، نظرية العلاقات الدولية، مطبوعة جامعية موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي يالشلف (2018/2017)، الجزائر، ص ص 68، 69.

(3)- ستيفن والت، تراجيديا سياسة ترامب الخارجية، ترجمة: جلال خشيب، سلسلة ترجمات المعهد، الصادرة عن المعهد المصري للدراسات، 16 ماي 2019، ص 06: <https://eipss-eg.org>، تاريخ الاطلاع: 2021/08/30.

(Fisher- كبير محرري صحيفة "واشنطن بوست"، تخضع سياسته لمنطق الربح والخسارة، وغير مبنية على إستراتيجية معينة، يركز على اللحظة الآنية ولا يعير أي اهتمام للعواقب⁽¹⁾).

المبحث الرابع

توجهات ترامب الانعزالية تجاه القضايا الدولية

يظهر جليا أن شخصية "ترامب" الانطوائية قد انعكست على سلوك بلاده الخارجي، من خلال انتهاجه لتوجهات انعزالية تجاه القضايا الدولية، لاسيما الشق لمتعلق بالسياسة الأمنية والدفاعية للولايات المتحدة وتفاعلاتها مع حلفائها التقليديين، وكذا رغبته في التملص من بعض الالتزامات الدولية.

المطلب الأول: التحفظ بشأن الوجود العسكري الأمريكي في الخارج

خلافًا لأسلافه السابقين الذين أولوا أهمية قصوى لتمتين أوأصر العلاقات الأمنية للولايات المتحدة مع حلفائها على امتداد عقود من الزمن، واعتمادهم منذ أمد بعيد على الدفاع والردع المتقدم، استنادا إلى الاعتقاد السائد القائل بأن أفضل حماية للوطن، إنما تتم من خلال شبكة من التحالفات والقواعد العسكرية في الخارج، لم يخف "ترامب" غداة توليه مقاليد السلطة، تحفظه بشأن الوجود العسكري الأمريكي على الساحة الدولية الذي بات -حسبه- مكلفا وينطوي على الكثير من التحديات⁽²⁾. لقد شكك في جدوى تحالفات الولايات المتحدة ووجودها العسكري المتقدم في كل من أوروبا، آسيا وبدرجة أقل الشرق الأوسط الذي أعرب بشأنه بأن الولايات المتحدة ستكون أفضل حال لو تخلت عنه، معتمدا على نهج أكثر تطلعا نحو الداخل. ويرى أن على الولايات المتحدة وضع حد لتشغيل قواعد عسكرية، أو إرسال قواتها إلى أقاليم دول أجنبية، أو الانخراط في تحالفات أمنية مكلفة. وردا عن سؤال في مقابلة أجرتها معه صحيفة "واشنطن بوست" في أبريل 2016، حول ما إذا كان يرى فائدة في امتلاك الولايات المتحدة لقواعد أجنبية في شرق آسيا، رد "ترامب" ((شخصيا لا أعتقد ذلك أبدا))⁽³⁾.

إن العلاقات الأمنية للولايات المتحدة وتحالفاتها العسكرية مع الكثير من الوحدات الدولية منذ الحرب الباردة، أضحت -حسب "ترامب"-، من المنظور الاقتصادي، عبئا ثقيلا على بلاده، داعيا الحلفاء إلى وجوب تحملهم عبء الدفاع عن أنفسهم وتكاليفه المادية، وأن بلاده ليست مرغمة على إنفاق تلك المبالغ الهائلة لتأمين أمن الاتحاد الأوروبي الذي حان الوقت كي يتحمل تكلفة أمنه القومي، حيث صرح قائلا في هذا الشأن ((على أوروبا أن تتحلّى بالجدية بخصوص دفاعها الخاص والتوقف عن الاعتماد على حماية الولايات المتحدة... ليس هناك سبب مقنع بالنسبة للولايات المتحدة يجعلها تلزم شعبها بالدفاع عن أوروبا))⁽⁴⁾، مشيرا إلى أنه قد يكون من الأفضل بالنسبة لدول مثل اليابان، كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية الدفاع عن نفسها، أو أن تقوم بدفع فاتورة

(1)- مارك فيشر، علاقات ترامب الخارجية لمن يدفع أكثر، ترجمة: عادل رفيق، سلسلة ترجمات المعهد، صادرة عن المعهد المصري للدراسات بتاريخ 15 جانفي 2020، ص ص، 01، 05: <https://eipss-eg.org> تاريخ الاطلاع: 2021/08/20.

(2)- إدريس لكريني، الموقف تجاه النظام الدولي: الصين وتحولات النظام الدولي الراهن، في: العلاقات العربية-الصينية، كتاب لمجموعة من المؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2018، ص 106.

(3)- مروان قبالان، مرجع سابق، ص 105.

(4)- ستيفن والت، مرجع سابق، ص 02.

الحماية الأمريكية لها، لأن إدارته لن تقوم بذلك نيابة عنها وبصفة مجانية. لذلك، عندما سئل عما إذا كانت الولايات المتحدة ستدافع عن دول البلطيق في حالة تعرضها لهجوم عسكري روسي، قال بأن ذلك مرتبط بوفائها بالتزاماتها؛ بحجة استفادة بعضها مما يعرف بـ "الركوب المجاني المزمّن" (Chronic free-riding) الذي كان ولا يزال يشكل مصدر إزعاج لواشنطن. بمعنى أن إدارة "ترامب" تركز على أمن الحدود الوطنية، وتعتبر مسألة حماية الوطن الأمريكي بمثابة غاية شبه حصرية للأمن القومي، ولا تولي أية قيمة للوجود العسكري الأمريكي في الخارج.

المطلب الثاني: التشكيك في جدوى حلف شمال الأطلسي (الناتو)

إن حلف شمال الأطلسي أضحى -من وجهة نظر "ترامب"- غير فعال، ولم يعد يستجيب للمصالح الأمريكية، فهو -من المنظور الاقتصادي- خال من الجدوى، وأن استمرار الدعم الأمريكي له بات مكلفاً، وتالياً لم يعد ما يبرره، معترضاً بذلك على تحمل بلده النصيب الأكبر من ميزانية الحلف، مهدداً بأن بلاده التي تنفق أكثر من 03 % من ناتجها المحلي الإجمالي (GDP) على الدفاع مقارنة بشركائها الذين تتراوح مساهمات أربعة منهم فقط ما بين 1.5 و 02%، ستتخلى عنهم، في حالة عدم الرفع من حصصهم من الإنفاق الدفاعي، وعدم وفائهم بالتزاماته المالية تجاه الحلف، أو تقديم تعويض نظير الحماية التي توفرها لهم الولايات المتحدة⁽¹⁾. لقد عبر "ترامب" وبشكل صريح عن إمكانية فك الارتباط بهم والانسحاب من الحلف. ففي خطاب له في نوفمبر 2019، لم يستبعد "جون بولتون" (John R. Bolton) مستشار الأمن القومي السابق "لترامب" لجوء الأخير إلى الانسحاب من الحلف لاحقاً، لاسيما في ظل تجاوب شريحة معتبرة من الأمريكيين المنتمين إلى الطبقات الدنيا والوسطى مع شعار "ترامب" "أمريكا أولاً"، مما يعني الترويج لسياسة خارجية جديدة تلعب فيها الولايات المتحدة دوراً أقل أهمية⁽²⁾ من ذي قبل.

إن الأمريكيين - كما قال "أيان بريمر" (Ian Bremmer) يشعرون -بشكل متزايد- أن الولايات المتحدة كانت تتحمل الكثير من الناحية العسكرية وغيرها من أجل الآخرين⁽³⁾. وكان العديد من الأكاديميين الأمريكيين قد أيدوا فكرة وجوب مساهمة أكثر للحلفاء في الإنفاق الدفاعي، من بينهم "ريتشارد هاس" (Richard N. Hass) الذي أكد على ضرورة أن تتفق أوروبا على الدفاع، من أجل تعزيز قدرة حلف شمال الأطلسي⁽⁴⁾.

لعل هذا ما يفسر توجه إدارة "ترامب" نحو انتهاج الانعزالية والتخلي عن الدعم الأمني والاقتصادي للاتحاد الأوروبي، وهو ما يعتبر مساساً بأحد ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية السائدة بعد الحرب العالمية الثانية، وتنصلاً من المسؤولية الملقاة على الولايات المتحدة تجاه حلفائها. يقول أحد الباحثين في هذا الشأن ((وفي هذا مخالفة صريحة للإجماع الحزبي، ولرأي

(1)- مروان قبلان، مرجع سابق، ص 101.

(2)-Thomas Wright, op cit, p.10.

(3)- محمد الشرفاوي، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتأكل النيو ليبرالية (الجزء الثاني)، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 30 مارس 2020، ص 18، 19: <https://studies.aljazeera.net/>، تاريخ الاطلاع: 2021/08/20.

(4)- سماح عبد الصبور، السياسة الخارجية الأمريكية ومآزق النظام العالمي، مجلة السياسة الدولية، المجلد 52، العدد 209- جويلية 2017، مؤسسة الأهرام، مصر، 2017، 144.

المؤسسة الحاكمة المتمثل بأن للولايات المتحدة مصلحة جوهرية في الاحتفاظ بتحالفاتها الأمنية والإستراتيجية في أوروبا، شرق آسيا والشرق الأوسط⁽¹⁾.

لقد ساهم "ترامب" في إضعاف روابط بلاده مع حلفائها الأساسيين، من خلال تصريحاته الاستفزازية وإهاناته المتكررة لهم، من دون تخفيض الأعباء الملقة على عاتق الولايات المتحدة. فالسلوك المريب للرئيس الأمريكي الخامس والأربعين لقي استهجان الحلفاء الرئيسيين، على غرار فرنسا التي شجب رئيسها "إيمانويل ماكرون" (Emmanuel Macron) الموت الدماغي "لناتو"، وألمانيا التي تساءلت مستشارتها "أنجيلا ميركل" (Angela Merkel) عما إذا كان حلفاء الولايات المتحدة يمكنهم الوثوق بالولايات المتحدة⁽²⁾، مما يؤشر أن الوضع لن يستمر عما كان عليه حتى في ظل قدوم رؤساء آخرين، وهو ما بدا جليا في التوتر الذي شهدته العلاقات الفرنسية الأمريكية، بعد تولي "جو بايدن" السلطة، على إثر ما يعرف بأزمة الغواصات الفرنسية.

المطلب الثالث: التملص من الالتزامات الدولية

على غير العادة وخلافا لأسلافه، قرر "ترامب" الانسحاب من العديد من الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها بلاده بنفسها، مثل معاهدة كيوتو لضبط المناخ العالمي، معاهدة الشراكة العابرة للمحيط الهادي، اتفاقية حظر استخدام الصواريخ الباليستية المبرمة مع روسيا، الاتفاق مع حكومة "هافانا" وكذا البرنامج النووي الإيراني. فضلا عن فكه الارتباط مع بعض الهيئات الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، على غرار مجلس حقوق الإنسان، منظمة اليونسكو للتربية والعلوم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية، ورفضه الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، و سعيه إلى إبرام اتفاقيات ثنائية مع بعض الدول لتفادي ملاحقة الضباط و الجنود الأمريكيين⁽³⁾، ناهيك عن وقفه تمويل وكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، مبررا سياسة الانسحاب هذه بعدم جدوى استمرار بقاء الولايات المتحدة طرفا في هذه المعاهدات و الهيئات الدولية التي لم تعد تجدي نفعا.

إن ازدراء و استخفاف "ترامب" بحلفاء الولايات المتحدة و سياسات إدارته المثيرة للجدل تجاه القضايا الدولية و الإقليمية الأكثر حساسية، و تنصله من بعض الالتزامات الدولية، و انسحابه من مؤسسات و هيئات لعبت الولايات المتحدة دورا محوريا في تأسيسها، أثارت مخاوف الحلفاء سواء في أوروبا أو آسيا، و نمت شكوكهم بشأن مصداقية واشنطن كحليف إستراتيجي، في مقابل حرصهم على تعزيز علاقات اقتصادية متينة مع الصين، واعتراض بعضهم الصريح على نهج الإدارة الأمريكية⁽⁴⁾، يكشف عن تخطيط الأخيرة و عجزها عن رسم سياسة خارجية تتواءم مع المكانة التي تتبوؤها في أعلى هرم النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة.

المبحث الخامس

دور 'الترامبية' في تراجع المكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية

(1)- مروان قبلان، مرجع سابق، ص 105.

(2)-Mira Rapp-Hooper, op cit, p.133.

(3)- خالد جميل عبد الوهاب القطراوي، التحولات في بنية النظام الدولي وأثره على السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية (1985-2010)، أطروحة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية-جامعة الأزهر-غزة، 2014، ص 37.

(4)-Jennifer Lind and Daryl G. Press, Reality Check: American Power in an Age of Constraints, foreign affairs, vol 99, number 02, march/april 2020, p.47.

تفيد المعطيات الكمية أن تراجع المكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، ليست وليدة حقبة "ترامب" الذي لا يمكن نفي دوره، من خلال سياسته الانعزالية، في التسريع من وتيرته.

المطلب الأول: مؤشرات التراجع الأمريكي

إن الحديث عن تراجع المكانة الدولية للولايات المتحدة في سلم النظام الدولي، يعود إلى تداعيات الفساد الكبير الذي استمر إلى غاية العقد الرابع من القرن الماضي، لاسيما منذ تنامي القوة الألمانية قبيل الحرب العالمية الثانية، ثم ظهور الاتحاد السوفياتي (السابق) كقوة عظمى منافسة، وإطلاقه لأول قمر صناعي "سبوتنيك" (1957)، وتلقي الولايات المتحدة لضربة موجعة في حرب الفيتنام. وقد ساهم التنامي المتسارع لقوة ومكانة اليابان، وبداية توسع الاتحاد الأوروبي خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، وصولاً إلى التنامي المطرد في المكانة الصينية منذ مطلع القرن الحالي، في تعزيز شوكة تيار التراجع الأمريكي الذي يمثلته العديد من المفكرين والأكاديميين الأمريكيين، أمثال بول كينيدي (Paul Kennedy) الذي تنبأ بتراجع الولايات المتحدة ابتداء من عام 2025، و "جيمس شليزنجر" (James Schlesinger) الذي يرى أن التراجع الأمريكي أضحى أمراً مسلماً به، وغيرهم ... (1).

إن النقطة التي يكاد يجمع عليها الباحثون تكمن في أن الفجوة الفاصلة في أغلب المعطيات والمؤشرات الواردة في الجدول أدناه، بين الولايات المتحدة والصين، في تقلص مستمر، نتيجة تطور الثانية قياساً بالأولى في المجال نفسه. فالعبرة في سرعة التغير في كلا الدولتين: صحيح أن الولايات المتحدة تشهد تطوراً في الكثير من القطاعات، بيد أن سرعة إيقاع تطورها أقل بكثير من سرعة تطور الصين (2). وفي حالة استمرار هذه المعادلة (النمو الصيني/التراجع الأمريكي) بنفس الوتيرة، من المرجح -مثلما لمح إلى ذلك "غيدون رشمان" (Gideon Rachman)، أن يكون القرن الحادي والعشرين صينيًا (3). ففي مقارنته بين القوتين، استناداً إلى مؤشرات القوة المعتمدة من طرف أغلب الدراسات، من خلال قياسها (المؤشرات) لكل من الدولتين خلال سنتي 2018 و2019، مع أخذه معدلات المؤشر لسنة 2020، توصل الباحث وليد عبد الحي، عقب تحليله لهذه المؤشرات (أنظر الجدول)، إلى نتيجة مؤداها أن الولايات المتحدة، التي تعاني في محاولاتها في الحفاظ على البنية الدولية الراهنة، تتجه صوب ترك صدارة النظام الدولي، ولكن بتغيير في بعض قواعد هذا النظام، لفائدة الصين (4).

المطلب الثاني: مساهمة "ترامب" في تراجع المكانة الدولية للولايات المتحدة

إن السياسات المنتهجة من طرف الإدارات الأمريكية المتعاقبة، لاسيما منذ انتهاء الحرب الباردة، وفي مقدمتها إدارة "ترامب"، من خلال انتهاجها لسياسة "الانكفاء على الذات" قد ساهمت في تراجع المكانة الدولية للولايات المتحدة في النسق الدولي. وهذا ما أشار إليه "جوهان غالتنج"

(1)- وليد عبد الحي، تيار التراجع الأمريكي في المكانة الدولية ومأزق الخيارات الإستراتيجية العربية والإسرائيلية، مرجع سابق، ص 02-06.

(2)- نفس المرجع، ص 15.

(3)- محمد بلخيرة، النظام الدولي الجديد: قراءة في جدلية البنية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 02 (2021)، ص 260.

(4)- وليد عبد الحي، تيار التراجع الأمريكي في المكانة الدولية ومأزق الخيارات الإستراتيجية العربية والإسرائيلية، مرجع سابق، ص 13، 16.

تأثير التوجه الانعزالي لإدارة "دونالد ترامب" على المكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية

(JohanGaltung) أحد أبرز أساتذة الدراسات الاستشرافية في العلاقات الدولية في دراسته حول تراجع الإمبراطورية الأمريكية، والتي اعتمد فيها على نظرية التناقض الداخلي في بنية الولايات المتحدة، حيث أشار إلى 14 تناقضا، مقدرا بأن التراجع سيكون جليا مع منتصف العقد الثالث من القرن الحالي، معتقدا بأن كل من "جورج بوش" (George W.Bush) و "ترامب" ساهما في تسريع مفعول هذه التناقضات⁽¹⁾، و تاليا في توارى المكانة الدولية للولايات المتحدة.

جدول مؤشرات القوة في العلاقات الدولية لسنتي 2018 و2019 لكل من الولايات المتحدة والصين وقياس فارق القوة بينهما استنادا إلى مؤشرات القياس الدولية

المؤشر	الصين	الولايات المتحدة	المقارنة
إجمالي الناتج المحلي الاسمي	13.4 تريليون	20.49 تريليون	2+ لأمريكا
معادلة القوة الشرائية	27.31 تريليون	21.44	1+ للصين
مؤشر غيتي ^(*)	38.5	41.1	1+ للصين
نسبة الإنفاق الدفاعي من الناتج المحلي	01.9	03.4	3+ لأمريكا
الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي	553.4 مليار دولار	511.1 مليار دولار	1+ للصين
الديمقراطية	02.26	07.96	3+ لأمريكا
العولمة	65.11	82.41	1+ لأمريكا
معدل الاستقرار السياسي	0.24-	0.30	1+ للصين
حجم التجارة الخارجية	04.6 تريليون دولار	04.3 تريليون دولار	1+ للصين
حجم العجز في الميزان التجاري	359.3+ مليار دولار	946.1- مليار دولار	3+ للصين
(GMI) ^(**) مؤشر العسكرية	550	683	1+ للصين
نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج	55.36%	106.70%	3+ للصين
معدل الجريمة (لكل 100 ألف)	31.18	47.7	2+ للصين
عدد الجامعات ضمن المائة الأولى عالميا	06	26	3+ لأمريكا
القوة النارية (القوة العسكرية والإنفاق العسكري والإمكانات السوقية)	0.0691	0.0606	1+ لأمريكا

(1)- وليد عبد الحي، تيار التراجع الأمريكي في المكانة الدولية ومآزق الخيارات الإستراتيجية العربية والإسرائيلية، مرجع سابق، ص 09، 10.

بلخيرة محمد

			والجغرافية)	
1+ للصين	34.62 مليار دولار	38 مليار دولار	حجم المساعدات الخارجية	15
1+ لأمريكا	33%	32%	قبول الرأي العالمي لها كقيادة عالمية	16
1+ لأمريكا	14	10	عدد شركاتها الكبرى ضمن الـ 30 الأولى عالميا	17
1+ للصين	14	12	عدد مرات استخدام حق النقض في مجلس الأمن الدولي منذ سنة 2000	18
3+ لأمريكا	55	04	عدد القواعد العسكرية في الخارج	19
1+ لأمريكا	77	74	العضوية في المنظمات الدولية الحكومية	20
54% لأمريكا 45.7% للصين	19	16	مجموع نقاط التفوق لصالح الدولتين	21

المصدر: وليد عبد الحي، تيار التراجع الأمريكي في المكانة الدولية ومآزق الخيارات الإستراتيجية العربية والإسرائيلية، مرجع سابق، ص 13، 14.

(*) - مؤشر غيني: مقياس الفروق الطبقة من حيث الدخل في المجتمع.

(**) - مؤشر العسكرية: قياس المؤشرات العسكرية (عدد القوات، الأسلحة، الإنفاق العسكري و....) بالنسبة إلى عدد السكان ونسبة الإنفاق على الصحة والقطاعات المدنية.

يرى بعض المحللين السياسيين أن العقلية المغلقة لبعض المسؤولين الأمريكيين الذين تولوا مناصب سامية مع مطلع القرن الحادي والعشرين بما في ذلك "دونالد ترامب"- والمؤيدين للإجراءات الحماية، بحجة حماية الاقتصاد الأمريكي، على غرار "نانسي بيلوسي" (Nancy Pelosi) رئيس مجلس النواب، يضاف إليهم المحافظين الجدد المعتقدون بقدرة الأمريكيين على التصرف بشكل منفرد، قد أضروا كثيرا بمنزلة الولايات المتحدة. وهذا ما بدا جليا في ظل أزمة جائحة كورونا، حيث تخلت الولايات المتحدة تحت قيادة "ترامب"- حتى عن أقرب حلفائها، من خلال تبنيها لشعار "الولايات المتحدة أولا".

في هذا الإطار، ترى "كوري شاك" (Kori Schake) نائبة المدير العام للمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، أن مرحلة ما بعد كورونا لن تشهد استمرار الزعامة الأمريكية للعالم؛ بسبب سلوك إدارة "ترامب" القائم على تغليب المصالح الذاتية الضيقة، وافتقادها الفادح للكفاءة المطلوبة. فعوض أن تلعب الدور القائد المنوط لها، واضطاعها بتوفير الطاقات وتنظيم الجهود الدولية، أطلقت العنان لأنانياتها المفرطة، وتخلت عن التزاماتها المالية تجاه منظمة الصحة العالمية (WHO)، مؤكدة بذلك على أنها ليست في مستوى الحدث الدولي، مؤشرة على فشلها في اختبار القيادة، الأمر الذي وضع العالم في أسوأ حال. وهذا ما أشار إليه باحث عربي (وبدلا من الإسهام في دعم استجابة المجتمع الدولي للجائحة (...)) أعطى "ترامب" الأولوية للمصالح الوطنية، لكونه

يرى أن المنظمات الدولية تمثل تهديدا للسيادة الوطنية للدول⁽¹⁾. فالعالم في ظل الجائحة -كما يقول "آلان تورين" (Alain Touraine) عالم الاجتماع الفرنسي- بات يفتقر لقوة تصدر قمة هرم النظام الدولي، إذ لم يسبق رؤية رئيس أمريكي يمثل غرابة "ترامب"، ولا شخصية غير ملتزمة بالمبادئ والقواعد الدولية، ولا بدورها الرئاسي بهذا الشكل، ولذلك ليس من قبيل الصدفة أن تفقد الولايات المتحدة دور الزعامة العالمية⁽²⁾، وعليه فقد الغرب بقيادة الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة، لاسيما في ظل إدارة "ترامب" الكثير من جاذبيته.

إن إدارة "دونالد ترامب" -كما قال "مارك شيفر" (Mark Fisher) كبير محرري صحيفة "واشنطن بوست"، تتحمل جزءا كبيرا من مسؤولية هذا الإخفاق، فإستراتيجية "أمريكا أولاً" - مثلما تقول "كاتلين هيكس" (Kathleen Hicks) - ليست خيارا عقلانيا، وتتطوي على عواقب وخيمة⁽³⁾. وفي تقييمه لسياسة "ترامب" الخارجية، قال "ستيفن والت" (Stephen Walt) (إن "أغلب إنجازات" سياسة ترامب الخارجية وضوحا هو تراجع مستقر وحاد في صورة أمريكا العالمية)⁽⁴⁾، مما يؤكد على مساهمة "ترامب" في تسريع وتيرة تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في سلم النظام الدولي.

خاتمة:

يمكن القول في الأخير أن ثمة علاقة وثيقة بين المتغير القيادي والسلوك السياسي للوحدة الدولية، لاسيما في ظل الأنظمة السياسية الرئاسية التي يتمتع فيه رئيس الدولة بصلاحيات واسعة، وهذا ما بدا جليا في دراسة حالة تولي الرئيس الأمريكي "ترامب" مقاليد السلطة في الولايات المتحدة، وتأثيره اللافت في مسار سياستها الخارجية، حيث انعكست البنية السيكلوجية لشخصيته النرجسية، الانطوائية والبراغماتية المثيرة للجدل، على سلوك بلاده الخارجي القائم على مبدأ العزلة وعدم التدخل في القضايا الدولية.

انتهاز "ترامب"، الذي يعد أحد أقطاب الاتجاه الانعزالي، فرصة انتخابه على رأس الولايات المتحدة، لترجيح كفة الانعزاليين في سجالهم الدائر مع التدخليين منذ انتهاء الحرب الباردة، حول السياسة الخارجية الأمريكية، وتمكينهم من تعزيز مواقعهم على مستوى دوائر صنع القرار الأمريكي، مما سمح بموجب الصلاحيات الواسعة المخولة له دستوريا، وضمن إطار تفاعلاته مع البيئتين الداخلية والخارجية، بتمرير سياسته الانعزالية القائمة على أساس "أمريكا أولاً وأخيراً".

إن السياسة الانعزالية الممارسة من طرف "ترامب" خلال فترة حكمه والرامية إلى إعطاء الأولوية للشأن الأمريكي الداخلي، والانسحاب من العالم الخارجي، وفك الارتباط مع الحلفاء الأمريكيين التقليديين، ورغبته الملحة في التنصل من المسؤولية والالتزامات الدولية، من خلال قراراته القاضية بالانسحاب من الهيئات والمؤسسات الدولية التي كانت الولايات المتحدة

(1)- عمرو عبد العاطي، مستقبل مضطرب للمنظمات الدولية في عصر الأوبئة، دراسة خاصة صادرة عن المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 01-09 مايو 2020، أبو ظبي، ص 24.

(2)- بدران بن لحسن، فيروس كورونا: تحولات، تحديات وفرص: مقارنة فكرية، في: عالم ما بعد الجائحة: قراءات في تحولات الفرد، المجتمع، الأمة وفي العلاقات الدولية، كتاب لمجموعة من المؤلفين، منشورات جمعية النبراس للثقافة والتنمية، وجدة، أفريل 2020، ص 185.

(3)-Mira Rapp-Hooper, op cit, p.128.

(4)- ستيفن والت، مرجع سابق، ص 05.

نفسا طرفا فاعلا في تأسيسها والدفاع عنها، شكلت سابقة ومساسا بأحد ثوابت سياستها الخارجية السائدة منذ أزيد من سبعة عقود من الزمن.

صحيح أن تراجع المكانة الدولية للولايات المتحدة ليست وليدة حقبة إدارة "ترامب"، حيث ساهمت الإدارات الأمريكية السابقة بشكل أو بآخر - وبصفة متفاوتة، في تعزيز مؤشرات التراجع الأمريكي في مختلف المجالات، مقارنة بالقوى الكبرى وفي مقدمتها الصين، لكنه لعب دورا مهما، بفعل شخصيته الانطوائية وتوجهه الانعزالي، في عزل الولايات المتحدة، فشلها في اختبار القيادة، فقدان جاذبيتها، واهتزاز المعسكر الغربي، وتاليا في تسريع وتيرة تراجع مكانتها في سلم النظام الدولي، مما يؤشر على إمكانية انتقال مركز القرار الدولي من الغرب، بقيادة الولايات المتحدة المتوارية، إلى الشرق بقيادة الصين الصاعدة، الساعية إلى ملء الفراغ الناجم عن تآكل ما يمكن تسميته بـ "الثقة الدولية" في القيادة الأمريكية للعالم.

قائمة المصادر والمراجع

أولا- باللغة العربية: (أ) - الكتب:

- (01)- بدران بن لحسن، فيروس كورونا: تحولات، تحديات وفرص: مقارنة فكرية، في: عالم ما بعد الجائحة: قراءات في تحولات الفرد، المجتمع، الأمة وفي العلاقات الدولية، كتاب لمجموعة من المؤلفين، منشورات جمعية النبراس، وجدة، 2020.
- (02)- جرجس فواز، أوباما والشرق الأوسط نهاية العصر الأمريكي، ترجمة: محمد شيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2014.
- (03)- لكريني إدريس، الموقف تجاه النظام الدولي: الصين وتحولات النظام الدولي الراهن، في: العلاقات العربية-الصينية، كتاب لمجموعة من المؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2018.
- (04)- هنتنجتون صمويل، القوة العظمى الانفرادية: البعد الجديد للقوة، ترجمة: مركز فلسطين للدراسات والبحوث، غزة، 1999.

(ب) - رسائل الدكتوراه ومذكرات الماجستير:

- 01- ممد صالحية، محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دوائر محيطها الإفريقي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2 (2018/2019)، الجزائر، 2019.
- (02)- خالد جميل عبد الوهاب القطراوي، التحولات في بنية النظام الدولي وأثره على السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية (1985-2010)، أطروحة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية-جامعة الأزهر-غزة، 2014.

(ج) - المقالات العلمية:

- (01)- الفاضي جمال خالد، مقارنة نظرية لمستقبل التحولات الأيديولوجية في بنية النظام الدولي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، عدد 16 الصادر في مارس 2018، مركز جيل البحث العلمي.
- (02)- بلخيرة محمد، النظام الدولي الجديد: قراءة في جدلية البنية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 02 (2021).
- (03)- حبيطة لخضر، تداعيات السياسة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب على منطقة الشرق الأوسط، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 13، عدد 04 جويلية، 2021.

- (04)- قبلان مروان، أطروحات إدارة ترامب ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية: انقلاب في السياسة الخارجية أم نسخة باهتة من الجاكسونية؟، مجلة سياسات عربية، عدد 24 جانفي 2017.
- (05)- عمرو عبد العاطي، مستقبل مضطرب للمنظمات الدولية في عصر الأوبئة، دراسة خاصة صادرة عن المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 09-01 مايو 2020، أبو ظبي.
- (06)- سماح عبد الصبور، السياسة الخارجية الأمريكية ومأزق النظام العالمي، مجلة السياسة الدولية، المجلد 52، العدد 209- جويلية 2017، مؤسسة الأهرام، مصر، 2017.
- (07)- عمرو دراج، إدارة ترامب والفرغ في السياسة الخارجية الأمريكية، المعهد المصري للدراسات، 13 مارس 2017: <https://eipss-eg.org/>، تاريخ الاطلاع: 2021/08/17.
- (08)- وليد عبد الحي، تيار التراجع الأمريكي في المكانة الدولية ومأزق الخيارات الإستراتيجية العربية والإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات- بيروت، نوفمبر 2020: <https://www.alzaytouna.net>، (09)- وليد عبد الحي، جولة دونالد ترامب في المنطقة العربية وانعكاساتها المستقبلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، <https://www.alzaytouna.net/2017/05/25>، تاريخ الاطلاع: 2021/08/08.
- (10)- وليد عبد الحي، الانسحاب من أفغانستان: التأييد والأسباب، 2021/08/21: <https://www.facebook.com/walid.abdulhay>، تاريخ الاطلاع: 2021/08/21.
- (11)- مارك فيشر، علاقات ترامب الخارجية لمن يدفع أكثر، ترجمة: عادل رفيق، سلسلة ترجمات المعهد، صادرة عن المعهد المصري للدراسات بتاريخ 15 جانفي 2020: <https://eipss-eg.org>، تاريخ الاطلاع: 2021/08/20.
- (12)- عادل رفيق، علاقات ترامب الخارجية لمن يدفع أكثر، ترجمات المعهد، سلسلة صادرة عن المعهد المصري للدراسات بتاريخ 15 جانفي 2020، إسطنبول: <https://eipss-eg.org/>، تاريخ الاطلاع: 2021/08/09.
- (13)- نبيل عودة وعمرو دراج، العسكرية في إدارة ترامب: التوجهات والأولويات، المعهد المصري للدراسات، 31 مايو 2017: <https://eipss-eg.org/>، تاريخ الاطلاع: 2021/08/31.
- (14)- ستيفن والت، تراجيديا سياسة ترامب الخارجية، ترجمة: جلال خشيب، سلسلة ترجمات المعهد، الصادرة عن المعهد المصري للدراسات، 16 ماي 2019: <https://eipss-eg.org>، تاريخ الاطلاع: 2021/08/30.
- (15)- أبوكريم منصور، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 28 جانفي 2018، قطر، 2018: <https://harmoon.org/wp-content/uploads>، تاريخ الاطلاع: 2021/08/10.
- (16)- تقدير موقف، لغز ترامب: ملامح السياسة الأمريكية الجديدة، صادر عن مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 07 ديسمبر 2016، ص 02: <https://studies.aljazeera.net/>، تاريخ الاطلاع: 2021/08/15.
- (د)- المطبوعات الجامعية:**
- (01)- أحمد عبد العليم حسن، اتجاهات تغير أدوار الدولة القومية في مرحلة "ما بعد كورونا"، دراسة خاصة صادرة عن المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد 06-28 أفريل 2020.
- (02)- بلخيرة محمد، نظرية العلاقات الدولية، مطبوعة جامعية موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسينية بن بو علي يالشلف (2017/2018)، الجزائر.

(هـ)- تقارير:

01)- محمد الشرقاوي، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتأكل النيو ليبرالية (الجزء الثاني)، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 30 مارس 2020: <https://studies.aljazeera.net/> ،

ثانيا- باللغة الفرنسية:

- 01- Jennifer Lind and Daryl G. Press, Reality Check : American Power in an Age of Constraints, foreign affairs, vol 99, number 02, march/april 2020.
- 02- Kathleen Hicks, Getting to Less: The Truth About Defense Spending, foreign affairs, vol 99, number 02, march/april 2020.
- 03- Mira Rapp-Hooper, Saving America's Alliances : The United States Still Needs the System That Put It on Top, foreign affairs, vol 99, number 02, march/april 2020,
- 04- Stephen D. Krasner, Learning to Live with Despots: The Limits of Democracy Promotion, foreign affairs, vol 99, number 02, march/april 2020.
- 05- Stephen Wertheim, The Price of Primacy: Why America Shouldn't Dominate the World? foreign affairs, vol 99, number 02, march/april 2020.
- 06- Thomas Wright, Why America Can't Withdraw from the World? foreign affairs, vol 99, number 02, march/april 2020.
- 07- Denis Lacorne, les Etats-Unis, Athéne Fayard et Centre d'études et de Recherches Internationales (CERI), France, 2006.